الاقتصادي

14
العدد (2271)
السنة التاسعة - السبت (8)
تشرين الأول 2011

أسعار العملة في مزاد البنك المركزي

السعر الأساسي الذي رسا عليه البيع	١١٧٠/ دينار/ دولار
المبلغ المباع من قبل البنك بالسعر المعلن	١٧٥,٤١٠,٠٠٠
مجموع عروض الشراء/ (دولار)	١٧٥,٤١٠,٠٠٠
عدد المصارف المساهمة في المزاد	٢١

اسعار النفط

خام القياس الأوروبي مزيج برنت	١٠٦ دولارات للبرميل
الخام الأمريكي الخفيف	٨١,٢٦ دولار للبرميل

خبراءٌ يؤكدون حاجةَ المنظومة المصرفيّة لهيكليّة جديدة

الضرورة تتجه إلى تأكيد استقلاليّة البنك المركزي

□ بغداد/ علي الكاتب

أجمع عدد من الخبراء على أن الحاجة ملحّة لإعادة تقييم المنظومة المصرفية بشقيها الحكومي والخاص وإعادة هيكلتها، في وقت تتجه الضرورة إلى تأكيد استقلالية البنك المركزي كسلطة نقديّة في البلد.

وقال الخبير الاقتصادي الدكتور ماجد الصوري: إن هناك محورين أساسيين في إعادة هيكلة المصارف الأول، إعادة هيكلة مصرفي الرافدين والرشيد،وفي الوقت ذاته إعادة هيكلة هيئة الإشراف في البنك المركزي التي تقوم بمهام الإشراف على عمل المصارف، أما المحور الثاني فهو إصدار التعليمات المطلوبة لتطوير العمل المصرفي.

وأضاف أن توصيات لجنة بازل المتعلقة بالقطاع المصرفي التزم بها البنك المركزي العراقي عبر إصدار اللوائح التنظيمية والتي شملت المصارف الحكومية والخاصة على حد سواء،الا ان المؤسف في الأمر هو أن تلك اللوائح التنظيمية تأخر صدورها من سنة ٢٠٠٨ الى سنة ٢٠١١، والتي تشمل إجراءات استشارية وغيرها والتي تم نشرها في جريدة الوقائع الرسمية.

وأضاف الصوري ان هناك مشكلة في عملية صنع تلك اللوائح في الوقت الحاضر لوجود اختلاف بين اللوائح التنظيمية الموجودة وبين الإمكانات لدى تلك المصارف والجهاز الإشرافي في البنك المركزي،وبالتالي هناك حاجة لتنظيم تلك اللوائح،ووضع الأسس الصحيحة في التعامل مع المصارف مع توفر وسائل التكنولوجيا الحديثة، مبيناً انه من دون وجود هذه التطورات لن يكون هناك اي اجراء في تلك اللوائح التنظيمية،إذ أن المشكلة الأساسية في استخدام التكنولوجيا الحديثة من اجل التوصل إلى الإدارة التعرضية أو الرقابة التعرضية على عمل المصارف،ومن دونها لن يحدث تطور ملموس في العمل المصرفي.

وأشار الصوري إلى أن المشكلة الأساسية هي أن البنك المركزي تأتيه معلومات خلال شهر أو شهرين ليتمكن من إصدار موازنات للمصارف، ما يعني أن هناك حاجة لفترة ستة أشهر لمراقبة اداء المصارف،وهو موضوع مهم لدراسة ما يحدث خلال الفترة السابقة،بينما يستطيع التطور التكنولوجي أن يقدم المعلومات الأولية لأي موضوع في اللحظة ذاتها،والذي من خلاله مراقبة أداء المصارف من اجل القيام بتطبيق السياسة المصرفية المطلوبة،الأمر الذي يتطلب التحرك نحو تطبيق الوسائل الحديثة لمراقبة أداء المصارف وعمل البنك المركزي، وهي مهام لا تخص البنك وحده بل البنك الدولي كذلك لإعادة هيكلة المصارف الحكومية والأهلية في العراق.

من جانبه، قال الدكتور فلاح اثويني أستاذ الاقتصاد في الجامعة المستنصرية إن السعي نحو المحافظة على السعر المحلي وتعزيز النظام المالي المستقر والتنافسي وفقا لقوانين البنك المركزي يعتمد تعزيز النمو المستدام وتحقيق الرفاهية في العراق، كما ان موضوع استقلالية البنك المركزي كمؤسسة مركزية خاضع للسياسة الاقتصادية العامة وكيفية تحمل مسؤولياته التي حددها القانون.

وأضاف انه في ظل دراسة السياسات النقدية العامة للبنوك المركزية في دول العالم، تتضح مجموعة من المعايير التي ترجح في ظروف محددة بعض المتغيرات الأساسية التي على ضوئها تحدد كون البنك المركزي مستقلا أو خلافه،ومن تلك المعايير المدة الزمنية لتعيين المحافظ والجهة التي تقوم بتعيينه أو تغييره،والمعيار الآخر هو صياغة السياسة النقدية،ومدى كون البنك المركزي هو الجهة المسؤولة عن صياغتها أو هناك دور لوزارة المالية أو لوزارات ومؤسسات أخرى ذات الدور،والمعيار الثالث هو تحديد الأهداف في السياسة النقدية ومن يقوم بتحديدها البنك أم جهة أخرى.

وتابع أن المعيار الآخر هو مدى استقرار الحكومة،إذ أن كثيراً من المتخصصين في الشأن النقدي يعدون هذا المحور او المعيار النقطة الحاسمة، حيث تعطى له نسبة ٥٠٪،فيما لو رجعنا الى المعايير الأخرى لوجدنا ان معيار تغيير المحافظ ٢٠٪ من مجموعة المعايير الأخرى،في حين في العراق يمثل هذا المعيار نسبة ١٥٪ على اعتبار مساهمة السلطة التشريعية مجلس ادارة البنك المركزي في تعيين المحافظ.

وأشار إلى أن نسبة معيار تحديد السياسة النقدية في العراق تبلغ ٨٪، في حين أن النسبة الفعلية ١٥٪ ومدى خضوع البنك المركزي للسياسات الاقتصادية الأخرى،أما بالنسبة لمعيار استقرار الحكومة والذي من خلاله نتعرف على مدى قوة السلطة النقدية والسياسة النقدية وتنفيذ إجراءاتها في العراق تبلغ ٤٦٪ من أصل ٥٠٪،اما الحصيلة الإجمالية تبلغ ٧٨٪،وهي نسبة تعد مرتفعة وفقا لمحددات السياسة النقدية،خاصة للفترة بعد ٢٠٠٣، حيث لم تكن قبل ذلك الوقت أدنى مقومات للسياسة النقدية كالتي توجد حاليا.

،حيث إن كل وزارة حاليا تعمل بمفردها من دون وجود تنسيق مع غيرها من الوزارات والجهات ذات العلاقة في المجالات المشتركة.

اقتصاديات

▪ عباس الغالبي

الاحتياطي النقدي.. وإرهاصات الاقتراض

يُعد الاحتياطي النقدي الأجنبي الداعم الحقيقي والرصين للعملة المحلية، حيث تسعى الدول كافة لرفع هذا الاحتياطي ليكون غطاءً ومحافظاً على العملة من التهاوي في لجة انهيار سعر صرفها قبالة العملات الأجنبية.

و سعى البنك المركزي العراقي جاهداً لرفع مستوى الاحتياطي النقدي الأجنبي خلال الأعوام السبعة الماضية ليقترب حالياً من ضفاف الـ ٧٠ مليار دولار، مودعة في كثير من بنوك العالم الرصينة، في وقت حافظ البنك المركزي من خلال سياسته النقدية المتشددة على سعر صرف الدينار العراقي اتجاه العملات الأجنبية، مستخدماً أدواته النقدية الأخرى بشكل سليم نوعا ما أفضى إلى تراجع لافت للنظر في مستويات التضخم حيث تتحدث الأرقام الحكومية لوزارة التخطيط عن انخفاض من ٣٥٪ عام ٢٠٠٤ إلى أقل من ٣٪ خلال العام ٢٠١٠، ما يؤشر سلامة السياسة النقدية واتجاهها إلى لجم جماح التضخم ومن ثم جعله يتحرك في فضاءات الاقتصاد الانتقالي المتطلع إلى اعتماد آليات السوق.

هذا فضلاً عن المزاد اليومي العلني لبيع العملة الأجنبية والذي كان مبعثاً لتوفير الغطاء الأمثل لعملية توفير الأموال الكافية للتجارة الخارجية وعملية التبادل التجاري ولاسيما للقطاع الخاص الذي كان أكثر تعامله يتحرك ضمن منطقة الدولار.

كل هذه السياسات والآليات والإجراءات التي تمخضت عنها، كان البنك المركزي حريصاً أشد الحرص على رفع حجم الاحتياطي النقدي بما يتناسب والقوة المطلوبة للعملة المحلية التي شهدت مراحل ومخاضات من التراجع حد الانهيار بسبب السياسات الاقتصادية المتخبطة والعشوائية السابقة والتي جعلت بونا شاسعا بين الاقتصاد العراقي المتهالك والاقتصاديات العالمية الأخرى ولاسيما الدول المنافسة للعراق في الإنتاج والتصدير النفطي.

وكان البنك المركزي يقاتل في موضوعة الاحتياطي النقدي على جبهتين الأولى، تتمثل بالسعي الدؤوب لرفع حجم الاحتياطي النقدي، والأخرى في سعي الحكومة للاقتراض من هذا الاحتياطي تحت مبررات معالجة العجز المتحقق في الموازنات السنوية أو تمويل مشاريع إستراتيجية كمشاريع الكهرباء، حيث توجد شريحة ممن يطلقون على أنفسهم بالاقتصاديين ينادون على الملأ بالاقتراض من الاحتياطي النقدي ويتهمون البنك المركزي بالمبالغة في المخاطر التي يبديها إذا ما جرى الاقتراض من الاحتياطي النقدي، ولكن إصرار المركزي وثباته على موقفه ينطلق بحسب رأي الكثير من المراقبين داخل وخارج العراق وحتى رأي المنظمات الدولية الأخرى كصندوق النقد والبنك الدوليين من منطلق السياسة الاقتصادية الصحيحة للحفاظ على ثبات العملة ورصانتها ومنافستها لقيمة العملات الأخرى، كما نرى أن موقف البنك المركزي العراقي ينطلق من قدرة على استقراء الأمور وإتباع الإجراءات والسبل الكفيلة لمعالجة التقلبات التي قد تحدث في المشهد الاقتصادي، حيث تمثل العملة وما يتعلق بالسياسة النقدية أحدى أهم ركائز الاستقرار المالي والنقدي ومن ثم الاستقرار الاقتصادي.

أربيل تستعد لافتتاح معرضها الدولي السابع

□ أربيل / متابعة المدى الاقتصادي

قال مدير معرض أربيل الدولي لطيف عارف إن التحضيرات جارية لافتتاح معرض أربيل الدولي السابع نهاية شهر تشرين الأول الجاري.

وأضاف عارف لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز): من المقرر أن يتم افتتاح معرض أربيل التجاري الدولي السابع في ٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر الجاري".

وأشار إلى عدم امتلاك إحصائية دقيقة حتى الآن بعدد الشركات التي ستشارك في الدورة المرتقبة لمعرض أربيل، ولكن أكثر من ٣٠٠ شركة دولية قامت بالتسجيل لحجز أماكن في المعرض". وبين إن "المعرض دولي، وسيشمل جميع المجالات الصناعية، والإنشائية، والأجهزة، والسيارات، والمستلزمات الزراعية، ومجالات أخرى".

من جهته، قال المشرف على معرض أربيل عبد الله عبد الرحمن إن "تسجيل الشركات الدولية وتثبيت مشاركتهم في المعرض لا يزال مستمرا، وهناك دول تشارك للمرة الأولى في المعرض".

ولفت إلى أن الدورة السادسة لمعرض أربيل، الذي أقيم العام الماضي، شهدت مشاركة ٨٥٠ شركة عالمية، ومن المتوقع أن يكون حجم المشاركة أكبر هذا العام".

افتتاح خط طيران العراق - أذربيجان خلال اسبوعين

□ البصرة/ وكالات

كشف نائب رئيس هيئة استثمار البصرة حيدر علي فاضل عن افتتاح خط طيران العراق - أذربيجان خلال الأسبوعين القادمين.

ونقل بيان للهيئة بحسب وكالة الصحافة المستقلة (إيبا) أن فاضل التقى وفداً أذربيجانيا ضم كل من ممثل الحكومة الأذربيجانية خسرو مخول وفرزاد فرح مات وكيل عدد من الشركات الأذربيجانية و علي اكبر مدير شركات متخصصة بقطاعي النفط والكهرباء وكذلك ممثل الشركة في العراق محمد الربيعي والاستشاري كاظم جاسم. وقال فاضل: إن الحكومة الأذربيجانية تسعى الى خلق شراكة اقتصادية واستثمارية مع العراق عبر محافظة البصرة بعد رغبة الوفد في استثمار عدد من المشاريع في قطاعات الكهرباء والغاز والإنشاءات والسكن والنقل والماء والمجاري وصناعة أنابيب الأثلين.

وأضاف:أن هيئته عرضت على الوفد الأذربيجاني عددا كبيرا من الفرص الاستثمارية ولاسيما ما يتعلق بمسألة احتياجات البصرة الى الوحدات السكنية والفنادق والبنى التحتية المرافقة للمدينة.

مصدر برلماني: لم نتلقَ ردَّ التجارة بشأن توفير سلّة غذائيّة

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

أكد عضو اللجنة الاقتصادية البرلمانية النائب عامر الفايز تقديم مقترح إلى وزارة التجارة لغرض توفير سلة غذائية متكاملة مع البطاقة التموينية، مبيناً أن اللجنة البرلمانية لم تتسلم أي رد من قبل الوزارة بهذا الخصوص سواء على مستوى القبول أو الرفض.

وقال الفايز لـ (الوكالة الإخبارية للأنباء): إن اللجنة الاقتصادية البرلمانية قدمت مقترحاً حول توفير سلة غذائية متكاملة توزع لكل فرد عراقي مع البطاقة التموينية،وتابع: لحد الآن لم نستلم أي رد من قبل وزارة التجارة سواء على مستوى الموافقة أو الرفض لهذا المشروع.

وبيّن الفايز أن لجنة الاقتصاد والاستثمار في البرلمان شكلت لجنة مصغرة تنسق وتتابع الموضوع مع وزارة التجارة، كون المشروع مهماً وفيه فائدة كبيرة للشعب، فضلاً عن تجاوز الفساد المالي والإداري ووصول المواد بشكل سليم إلى المواطنين.

توزيع مفردات البطاقة التموينية (أرشيف)

وأشار الى وجود الكثير من العروض الكبيرة لشركات عالمية معروفة أعربت عن استعدادها لتزويد العراق بهذه السلة الغذائية المتكاملة.

وكان قد دعا الخبير الاقتصادي باسم جميل انطون في تصريح سابق إلى ضرورة تفعيل جميع القطاعات الاقتصادية العراقية للمساهمة في النهوض بالاقتصاد العراقي كونه ريعياً أحادي الجانب ومعتمداً على النفط بوارداته، مؤكداً توفير سلة غذائية متكاملة للفرد العراقي من الإنتاج المحلي.

وأضاف انطون: أن العراق يتأثر بأية أزمة اقتصادية عالمية كون اقتصاده أحادي الجانب فلا بدّ من تفعيل القطاعات الاقتصادية الأخرى لكي تساعد على تنمية اقتصاد البلد.

وبيّن انطون أن العراق اليوم يعاني قلة إنتاجه الصناعي والزراعي، وشحةً في المواد الغذائية، ومعتمداً في وارداته السنوية على النفط فقط، وهذا ما يؤدي إلى تدني الاقتصاد العراقي عن اقتصاديات العالم.

تمديد فترات الأقساط لمشروع بسماية السكني إلى ١٥ سنة

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

مددت الهيئة الوطنية للاستثمار فترات الأقساط إلى (١٥) سنة بدلا من (٧) سنوات. وقال مصدر مسؤول في الهيئة إنه تم الاتفاق مع المصارف الحكومية الثلاثة (مصرف الرافدين،والرشيد، والمصرف العراقي للتجارة T.B.I) على جعل أقساط الوحدات السكنية لمشروع مدينة بسماية السكني (١٥) سنة بدلا من (٧) سنوات.

وأشار إلى أن هناك فترة سماحات تبدأ بعد الدفعة المقدمة وعلى وفق جدول تسديد جديد تم اعتماده وسيعلن في وسائل الإعلام المختلفة وعلى الموقع الالكتروني الرسمي للهيئة الوطنية للاستثمار.

الاتصالات: مذكّرة تفاهم مع شركات عالميّة لربط القابلو الضوئي

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

وقعت وزارة الاتصالات مذكرة تفاهم مع شركتي (STC) السعودية وشركة تورك تليكوم التركية لمشروع ربط العراق عبر القابلو الضوئي SAIT بكل من السعودية، وتركيا.

وقال المتحدث الرسمي لوزارة الاتصالات سمير علي الحسون انه تم انجاز شبكات IP والمسارات الضوئية بين بغداد والمحافظات الأخرى والمسار الضوئي مع الأردن، حيث تم انجاز ربط بحدود (٨٧٨٦) كم في مجال الاتصالات الدولية.

وأشار إلى تحقيق مراحل جيدة في سير العمل بمشروع GBI، في إكمال الكابل البري في (الإمارات، قطر، الكويت، السعودية، الهند)، فضلا عن توزيع معدات الكابل على جميع محطات الكابل ماعدا إيران، واستمرار محطة الكابل في الهند بالعمل لتهيئة المعدات، والاستمرار بعملية شراء المعدات للشبكة الايطالية والأوروبية لجميع المحطات و pop على طول الشبكة الأوروبية.

وفد تجاري وصناعي ألماني سيزور بغداد قريباً

□ بغداد/ قيس عيدان

كشف السفير الألماني في بغداد كارل بيرغر عن نية الجانب الألماني حضور وفد يضم عددا من الشخصيات التجارية والصناعية الألمانية أثناء انعقاد دورة معرض بغداد الدولي المزمعة إقامتها بداية شهر تشرين الثاني المقبل. جاء ذلك خلال حفل الاستقبال الذي أقامته السفارة الألمانية في بغداد بمناسبة اليوم الوطني للوحدة الألمانية.

وقال بيرغر إن طبيعة العلاقات الاقتصادية بين العراق وألمانيا تشهد نمواً واضحاً وان العديد من الشركات الألمانية تعمل حالياً في البلاد، بالإضافة إلى رغبة العديد من المتخصصين في المجال الصناعي والتجاري من الجانب الحكومي العراقي للإفادة من الخبرات التي تمتلكها العديد من الشركات المعرفة على المستوى العالمي.

وأوضح بيرغر أن عدداً من الوفود الحكومية والبرلمانية بالإضافة إلى عدد من الصناعيين والتجار يواصلون زيارتهم إلى ألمانيا بغية الاطلاع على ما توصلت إليه من تطور في المجال الصناعي والاقتصادي، بالإضافة إلى مجال التعليم ؛ بيررغر أكد أيضاً حرص الحكومة الألمانية على توطيد العلاقة بين الشعب العراقي والألماني.